English → Arabic

شاهد البث المباشر BBC يشترك تسجيل الدخول

بيت أخبار رياضة عمل ابتكار صحة ثقافة الفنون يسافر أرض صوتي فيديو يعيش أفلام وثائقية

"الأمر مخيف": حالات إساءة معاملة الأطفال في دور الحضانة تُثير ذعر الآباء الأستراليين

7 أغسطس 2025

يشارك يحفظ

لانا لام
بي بي سي نيوز، سيدني

شهد قطاع رعاية الأطفال نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة

مرتين في الأسبوع، يقوم بن برادشو بتوصيل ابنه الصغير إلى مركز رعاية الأطفال في سيدني قبل أن يتوجه إلى العمل.

مثل آلاف الآباء ومقدمي الرعاية في جميع أنحاء أستراليا، كان الرجل البالغ من العمر 40 عامًا واثقًا دائمًا من أن الموظفين يضعون مصلحة طفله في المقام الأول.

لكن في الأشهر الأخيرة، تآكلت تلك الثقة في نظام رعاية الأطفال، كما يقول الأب لطفلين، بعد عدة حالات بارزة من الاعتداء الجنسي والجسدي المزعوم في مراكز في جميع أنحاء أستراليا.

"إنها تلك المقولة القديمة عن الصراصير - إذا رأيت واحدة في منزلك، فهناك عشرة لا تراها. هذه هي التي يتم اصطيادها. الأمر الأكثر رعباً هو تلك التي لا يمكنك رؤيتها"، كما يقول لبي بي سي.

في الأسابيع القليلة الماضية، تم حث 2000 طفل في ولاية فيكتوريا على الخضوع لاختبارات الأمراض المعدية بعد **رجل من سيدني** ؛ وقد كشفت الشرطة عن اسم **اتهام عامل رعاية أطفال بالاعتداء الجنسي الجماعي على الأطفال الرضع** وهو متهم بالتقاط صور "فاضحة" للأطفال تحت إشرافه؛**كان يعمل لدى 60 جهة تقدم خدمات الرعاية بعد المدرسة،** ومثلت امرأة من كوينز لاند أمام المحكمة بتهمة تعذيب طفل يبلغ من العمر عامًا واحدًا؛ كما تم توجيه الاتهام إلى عاملين آخرين في سيدني بعد أن تُرك طفل صغير مغطى بالكدمات.

- الذي أطلق عليه**جرائم عامل رعاية الأطفال آشلي بول غريفيث**يأتي ذلك في الوقت الذي لا تزال فيه البلاد تعاني من لقب "أحد أسوأ المتحرشين بالأطفال في أستراليا" - والذي حُكم عليه في أواخر العام الماضي بالسجن مدى الحياة بتهمة اغتصاب والاعتداء الجنسي على ما يقرب من 70 فتاة.

أثارت سلسلة الادعاءات حالة من الذعر والخوف بين الآباء، وطالب المدافعون عن سلامة الأطفال باتخاذ إجراءات لإصلاح ما وصفوه بنظام غير كفؤ بشكل خطير، ووعد السياسيون بإجراء إصلاحات للحفاظ على سلامة الفئات الأكثر ضعفاً في أستراليا.

"لا تزال بعض مراكز رعاية الأطفال آمنة، لكن نظام رعاية الأطفال الحالي بالتأكيد لا يعمل على حماية الأطفال أو إعطاء الأولوية لسلامتهم"، كما تقول هيتي جونستون، وهي من أبرز المدافعين عن حماية الطفل.

"إنها تفشل في كل خطوة."

نمو سريع، مخاطر أكبر

في السنوات الأخيرة، كانت هناك حملة على مستوى البلاد لمنح المزيد من الأطفال إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتي تشير الأبحاث إلى أن لها العديد من الآثار الإيجابية طويلة المدى.

تم ضخ ملايين الدولارات في هذا القطاع من قبل الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات، بما في ذلك تمويل لضمان ثلاثة أيام من رعاية الأطفال للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

تُعد ليا برومفيلد من بين الذين يدعون إلى مزيد من التنظيم في هذا القطاع.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى نمو سريع في القطاع، مع افتتاح عدد كبير من المراكز الجديدة مما أدى إلى تفاقم النقص في الموظفين المؤهلين.

وتقول البروفيسورة ليا برومفيلد، مديرة المركز الأسترالي لحماية الطفل، إن هذا النمو أدى إلى "نقاط ضعف كبيرة".

وتقول: "عندما تنمو أي شيء بسرعة كبيرة، فإن ذلك يأتي مصحوباً بمخاطر"، مشيرة إلى نقص التنظيم والمراقبة، والتدريب المحدود للمديرين، والطبيعة المتباينة وغير الرسمية للقوى العاملة.

"إذا جمعت كل ذلك معًا، فستكون قد أنشأت نظامًا ضعيفًا من وجهة نظر الجاني المفترس... نظامًا يسهل اختراقه."

في أعقاب قضية الاعتداء الجنسي على الأطفال في ملبورن حيث اتُهم جوشوا ديل براون بـ 70 تهمة اعتداء على ثمانية أطفال رضع، منحت الحكومة الفيدرالية نفسها صلاحيات أكبر لسحب التمويل من مقدمي الخدمات الذين ينتهكون معايير الجودة والسلامة.

قال وزير التعليم الفيدرالي جيسون كلير إن الإجراء لم يكن مصمماً "لإغلاق المراكز" بل لزيادة الضغط عليها "لرفع المعايير".

لكن السيد برادشو يريد المزيد. يقول إن سحب التمويل من المركز "لا يوقف الجريمة، بل يعاقب عليها فقط".

"عليك أن تفعل أشياء استباقية بطبيعتها."

تهيئة مساحات آمنة

أثارت موجة الجرائم المزعومة نقاشاً وطنياً حاداً حول كيفية حماية الأطفال بشكل أفضل. ويُعدّ الحدّ من دور الرجال في رعاية الأطفال أحد أكثر المقترحات إثارةً للجدل.

كانت هناك دعوة عامة لحظر قيام الرجال بمهام معينة مثل تغيير الحفاضات واصطحاب الأطفال إلى المرحاض - على الرغم من أن البعض حذر من أن هذا قد يضع ضغطاً إضافياً على الموظفات.

"الأمر لا يتعلق بحظر المعلمين الذكور، بل يتعلق بتزويد العائلات بالقدرة على اتخاذ القرارات والاختيار المستنير"، كما تقول لويز إدموندز، وهي مناصرة للناجين من الاعتداء الجنسي على الأطفال.

دفعت قضية براون شركة G8 Education، المالكة للمركز الذي كان يعمل فيه، إلى استحداث ما يُسمى بـ"إعفاءات الرعاية الخاصة"، مما يتيح للآباء ومقدمي الرعاية فرصة اختيار من يقوم بالمهام الخاصة والحساسة. كما تعهدت الشركة بتركيب **كاميرات مراقبة في جميع مراكزها** .

يواجه جوشوا ديل براون 70 تهمة تتعلق بالاعتداء على ثمانية أطفال رضع

تقول السيدة جونستون - التي أسست مجموعة حماية الطفل Bravehearts - إن هذه ردود فعل طبيعية، لكنها حذرت من أنه على الرغم من أن "الرجال بالتأكيد أكثر عرضة للخطر"، إلا أن النساء يسيئن معاملة الأطفال أيضًا ويمكن للمجرمين القيام بذلك في جميع أنواع البيئات.

"إنهم انتهازيون... فعندما لا ينتبه الآخرون، وعندما يكونون مشتتين، أو راضين عن أنفسهم، أو غير مهتمين، أو مفرطين في الثقة، فإنهم يخلقون "فرصًا" للمجرمين."

وتشمل التدابير العملية الأخرى التي يمكن للمراكز اعتمادها لتحسين سلامة الأطفال وجود اثنين من المعلمين على خط رؤية مباشر للأطفال في جميع الأوقات والتخلص من النقاط العمياء في المراكز - استبدال الأبواب الصلبة بألواح زجاجية، وإزالة الجدران الخالية من النوافذ، ووضع المزيد من المرايا لخلق "إشراف عرضي".

وتقول السيدة جونستون: "الأمر كله يتعلق بتقليل فرص الحيوانات المفترسة في الانعزال أو الاختباء في الزوايا والأركان".

الاختباء في وضح النهار

لكن الخبراء يقولون إن إصلاح النظام الشامل تأخر كثيراً أيضاً.

في عام 2017، ظهرت أكثر من 400 توصية من لجنة ملكية استمرت لسنوات **حول الاعتداء الجنسي على الأطفال** - مثل الكنائس والمدارس ودور رعاية الأطفال - لكن النقاد يقولون إن التقدم قد توقف في بعض التغييرات **المؤسسات** الأكثر أهمية.

إحدى تلك التوصيات البارزة، التي سيناقشها المدعون العامون في البلاد في اجتماع هذا الشهر، هي إصلاح عمليات التدقيق التي تجريها أستراليا على أولئك الذين يعملون مع الأطفال.

حالياً، تُجري كل ولاية وإقليم ما يُشبه فحصاً أمنياً مطلوباً من قِبل الشرطة للعاملين مع الأطفال، لكنهم لا يتبادلون هذه المعلومات فيما بينهم. وقد دعا المدافعون عن حقوق الأطفال إلى نظام وطني موحد، لكن البعض يقول إن هذه الفحوصات غير كافية.

وتقول السيدة إدموندز: "إنه أمر غير متسق، ويعتمد بشكل كبير على الإدانات السابقة".

فعلى سبيل المثال، يقول الكثيرون، يجب أن يلتقط النظام المؤشرات التحذيرية مثل الشكاوى الرسمية، والتحذيرات في مكان العمل، ومعلومات الشرطة، والأشخاص الذين تم تحديدهم على أنهم معتدون مزعومون في الطلبات السرية المقدمة إلى برنامج التعويض الوطني الذي تم إنشاؤه بعد اللجنة الملكية.

يؤكد الخبراء على أهمية توسيع نطاق البحث، إذ يصعب إثبات ادعاءات إساءة معاملة الأطفال في المحكمة. فغالباً ما يكون الشهود أطفالاً صغاراً، إما غير قادرين على الكلام أو ذوي مفردات محدودة، وقد يعانون من مشاكل في الذاكرة، وكثيراً ما يفتقرون إلى فهم السياق المحيط.

وتقول السيدة جونستون: "إن القبض على شخص متلبساً بالجرم المشهود وإثبات ذلك بما لا يدع مجالاً للشك أمر شبه مستحيل".

قد يكون إثبات مزاعم إساءة معاملة الأطفال أمراً صعباً

لهذا السبب، يُعدّ البروفيسور برومفيلد من بين المطالبين بإنشاء نظام تسجيل وطني لقطاع رعاية الأطفال، على غرار الأنظمة المطبقة على الأطباء والمعلمين. سيُلزم هذا النظام العاملين بإثبات مؤهلاتهم، وسيُتيح لهم تقديم سجلّ عمل مفصّل، كما سيُلزمهم جميعًا بمدونة سلوك.

ويجادل المؤيدون بأن النظام يمكن أن يشمل أيضاً العديد من الأشياء التي لا تشملها عمليات التحقق من العمل مع الأطفال حالياً.

يقول البروفيسور برومفيلد: "في كثير من الأحيان، عندما تنظر إلى الوراء في قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال، ترى الكثير والكثير من العلامات التحذيرية".

"قد يكون هناك نمط معين، لكننا [في الوقت الحالي] لا نرى ذلك لأنهم ينتقلون بين الولايات أو بين القطاعات أو بين مقدمي الخدمات."

يقول السيد برادشو إن الحصول على مزيد من المعلومات حول الموظفين سيساعد الآباء مثله على اتخاذ قرارات مستنيرة.

ويوضح أن رعاية الأطفال ضرورة لعائلته، حيث يعمل بدوام كامل وتعمل زوجته، وهي معلمة في مدرسة ثانوية، أربعة أيام في الأسبوع.

لكن في كثير من الأحيان، لا توجد تفاصيل كثيرة حول موظفي مركز رعاية الأطفال "بخلاف الصور الموجودة على الحائط" للمعلمين والمربين، لذلك غالبًا ما يتعين على الآباء تقييم مقدم الخدمة "بناءً على الانطباعات".

"الأمر أشبه بصندوق أسود، وأنت مقيد لأنك تحتاج إلى إلحاق أطفالك برعاية الأطفال حتى تتمكن من دفع تكاليف المعيشة في مدينة كبيرة."

ويقول البروفيسور برومفيلد إن هذا هو المكان الذي يحتاج فيه الآباء إلى مزيد من التعليم أيضاً، حتى يعرفوا الأسئلة التي يجب طرحها، وفي أسوأ السيناريوهات، كيف يكتشفون علامات التزييف الذاتي.

وتشمل النصائح الاستفسار عن سياسات سلامة الطفل لدى مقدم الخدمة، والسؤال عن معدل دوران الموظفين، وتقييم المساحات المادية بحثًا عن أي مشاكل تتعلق بالرؤية.

قد تساعد المساحات المفتوحة في مراكز رعاية الأطفال على منع سوء السلوك

ويقول الخبراء إنه يجب أيضاً توفير تدريب أفضل وأكثر انتظاماً للمديرين في هذا القطاع حول كيفية منع وتحديد السلوكيات أو الأنماط الإشكالية.

بالنسبة للبروفيسورة برومفيلد - التي كانت جزءًا من الفريق الذي أجرى اللجنة الملكية للتحقيق في الاعتداء الجنسي على الأطفال - فإن هذه المحادثات تجريها منذ أكثر من عقد من الزمان.

لكنها تأمل أن تدفع الأزمة الحالية أستراليا إلى اتخاذ إجراءات أكبر.

يقول البروفيسور برومفيلد: "ربما يكون أحد الأشياء التي ستحدث هو وجود إرادة سياسية أكبر لإعطاء الأولوية لسلامة الأطفال".

"الدرس الأهم هو أنه لا يمكننا أبدًا أن نكتفي بما حققناه عندما يتعلق الأمر بسلامة الأطفال."

"يزداد الجناة ذكاءً باستمرار، ويتجاوزون الأنظمة التي لدينا. لا يمكننا أن ننسى دروس الماضي... ولا يمكننا أن نفترض أن هذه مشكلة قد زالت."